مظاهرات متجددة في الجامعات وطهران تُحذّر الطلاب من تجاوز «الخطوط الحمراء»

«جيرالد فورد» ترسو في اليونان وواشنطن وطهران تستعدان لمفاوضات حاسمة

عواصم ـ وكالات: تستعد الولايات المتحدة وايران لجولة ثالثة من المفاوضات النووية مقررة في مدينة جنيف السويسرية غدا الخميس، فيما تواصل واشنطن الضغط العسكري ووسط تحذيرات متبادلة وجهود ديبلوماسية لمنع تدهور الأوضاع في المنطقة.

وفيما يعتبر محللون أن هذه الجولة «محطة حاسمة» قد تحدد مسار المرحلة المقبلة، نقلت صحيفة «نيويورك تايمز» عن مصادر مطلعة قولها ان الجانبين سينظران في مقترح يتيح مخرجا من الحرب بما يتيح «السماح لإيران ببرنامج تخصيب نووي محدود لأغراض مدنية».

في السياق، نفى الرئيس الأميركي دونالد ترامب صحة تقارير أفادت بأن رئيس هيئة الأركان المشتركة دان كين حذر من مخاطر تنفيذ عملية كبرى ضد إيران، مشددا على أن واشنطن قادرة على إلحاق الهزيمة بطهران «بسهولة» في أي نزاع.

وشدد ترامب، في منشور على منصته «تروث سوشيال»، على أنه من «الخطأ بنسبة 100%» القول ان كاين «يعارض خوضنا حربا ضد إيران».

وقال ان «الجنرال كين على غرارنا جميعا، لا يريد الحرب، لكن إذا اتخذ قرار بتحرك ضد إيران على المستوى العسكري فإن ذلك برأيه أمر يمكن الفوز فيه بسهولة، فهو يعرف إيران جيدا كونه كان مسؤولا عن عملية مطرقة منتصف الليل» في اشارة إلى الضربات التي استهدفت مواقع نووية إيرانية الصيف الماضي، معتبرا أن «البرنامج النووي الإيراني لم يعد قائما، بل دمر بالكامل على يد القاذفات B-2».

وشدد ترامب على أن كين «لا يعرف سوى شيء واحد: الانتصار، وإذا تلقى أمرا بذلك فسيقود المهمة»، لافتا إلى أن رئيس الأركان لم ينصح بعدم توجيه ضربة لإيران أو بتوجيه ضربات زائفة محدودة النطاق قال ترامب إنه قرأ تقارير إعلامية بشأنها.

في الأثناء أورد موقع أكسيوس الإخباري أن المبعوث الأميركي الخاص ستيف ويتكوف ومستشاره جاريد كوشنر يحضان الرئيس على عدم توجيه ضربات لإيران في الوقت الراهن وإفساح المجال أمام الجهود الديبلوماسية.

لكن الرئيس الأميركي اتهم وسائل إعلام أميركية بكتابة تقارير «خاطئة، عن عمد».

وقال ترامب «أنا من يتخذ القرار، أفضل التوصل لاتفاق، لكن إذا لم نبرم اتفاقا، فسيكون ذلك يوما سيئا جدا لذاك البلد وتعيسا جدا لشعبه».

حاملة الطائرات الأميركية جيرالد فورد ترسو أمام قاعدة سودا الأميركية بجزيرة كريت اليونانية في البحر المتوسط (أ.ف.پ)

ترامب الذي أمر بتوجيه ضربات لإيران في العام الماضي، هدد مرارا طهران باتخاذ مزيد من الإجراءات العسكرية إذا لم تفض المحادثات الجارية إلى بديل للاتفاق النووي الذي انسحب منه في العام 2018 إبان ولايته الرئاسية الأولى.

ونشرت واشنطن قوة عسكرية ضخمة في الشرق الأوسط، إذ أرسلت حاملتي طائرات، وأكثر من 15 سفينة، وعددا كبيرا من المقاتلات والعتاد العسكري إلى المنطقة.

وقد وصلت حاملة الطائرات الأميركية الأكبر في العالم «جيرالد آر. فورد» إلى القاعدة البحرية الأميركية في خليج سودا بجزيرة كريت اليونانية، في طريقها للانضمام إلى الحشد الاميركي الكبير في الشرق الأوسط. ووصلت الحاملة إلى الجزيرة اليونانية الاثنين. وتضم منشأة الدعم البحري الأميركية في خليج سودا نحو ألف شخص، بينهم عسكريون في الخدمة الفعلية، وموظفون مدنيون أميركيون، وموظفون محليون، ومتعاقدون، إضافة إلى أفراد من عائلاتهم.

وكان وزير الخارجية العماني بدر البوسعيدي أعلن في منشور على «إكس» أن «المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران مقررة في جنيف الخميس، مع نية إيجابية للقيام بخطوة إضافية بهدف إنجاز اتفاق».

في المقابل، قال نائب وزير الخارجية الإيراني كاظم غريب آبادي إن المحادثات تمثل «فرصة جديدة»، لكنه حذر من خطر نشوب صراع إقليمي في حال تعرضت بلاده لهجوم.

وقال آبادي في مؤتمر نزع السلاح بجنيف «ندعو جميع الدول المتمسكة بالسلام والعدالة إلى اتخاذ إجراءات ذات مغزى للحؤول دون أي تصعيد جديد..» محذرا من ان تداعيات اي هجوم جديد على ايران «لن تقتصر على بلد واحد، والمسؤولية تقع على من يبدأون أو يدعمون أفعالا مماثلة». ودعا آبادي الدول النووية إلى تقديم ضمانات أمنية ملزمة قانونا للدول غير الحائزة على الأسلحة الذرية.

وقال شين جيان، ممثل الصين في منتدى نزع السلاح، إن القضية النووية الإيرانية «عند مفترق حاسم»، داعيا إلى تهيئة «بيئة مواتية» للجهود الديبلوماسية الجارية.

وتابع شين «يجب تجنب دفع القضية النووية الإيرانية نحو المواجهة أو إشعال فتيل صراعات جديدة».

من جانبه، دعا الاتحاد الأوروبي الذي تم تهميشه في المحادثات مع إيران، إلى حل ديبلوماسي، وقالت مسؤولة الشؤون الخارجية في الاتحاد كايا كالاس قبيل اجتماع لوزراء خارجيته «لا نحتاج إلى حرب أخرى في هذه المنطقة. لدينا كثير من الحروب». كما جددت روسيا دعوة الولايات المتحدة وحلفائها إلى التخلي عن أي خطط تستهدف ضرب المنشآت النووية في إيران مؤكدة استعدادها للمساهمة في إيجاد حل ديبلوماسي للأزمة.

وقالت وزارة الخارجية الروسية في بيان إن موسكو تحث واشنطن وشركاءها على الامتناع عن أي خطوات من شأنها تصعيد التوتر وتقويض الأمن والاستقرار الإقليميين مشددة على ضرورة احترام الطابع السلمي للمنشآت النووية الإيرانية والالتزام بالقانون الدولي. إلى ذلك، تجددت الاحتجاجات التي اندلعت في ديسمبر بسبب الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها إيران في الايام الماضية، وأظهرت مقاطع فيديو نشرت على مواقع التواصل الاجتماعي الاثنين طلابا في إحدى جامعات طهران وهم يحرقون العلم الإيراني ويهتفون «يسقط النظام» بحسب وكالة الأنباء الفرنسية.

ونظمت مسيرات جامعية من قبل مجموعات مؤيدة وأخرى معارضة للحكومة لإحياء ذكرى ضحايا الاحتجاجات، اندلعت خلالها صدامات بين الجانبين السبت الماضي.

وقد أكدت المتحدثة باسم الحكومة الإيرانية أن لطلاب الجامعات الحق في الاحتجاج، لكنها حذرت من أن على الجميع عدم تجاوز «الخطوط الحمر»، وذلك في أول رد فعل رسمي على تجدد الاحتجاجات في الجامعات الإيرانية. وقالت فاطمة مهاجراني إن «المقدسات والعلم مثالان على هذه الخطوط الحمر التي يجب علينا حمايتها وعدم تجاوزها أو الانحراف عنها، حتى في ذروة الغضب».

وأشارت مهاجراني إلى أن طلاب إيران «مجروحون في الصميم ورأوا مشاهد قد تثير غضبهم وإزعاجهم، وهذا الغضب مفهوم».

معاناة مستمرة في غزة بسبب الشتاء والقصف

بيان عربي ـ إسلامي ـ دولي يدين مساعي إسرائيل لتوسيع سيطرتها على الضفة الغربية

عواصم ـ وكالات: أدانت نحو عشرين دولة عربية وإسلامية وأجنبية وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي في بيان مشترك، «بأشد العبارات» سلسلة القرارات الإسرائيلية الأخيرة التي تدخل توسعات واسعة النطاق على السيطرة الإسرائيلية غير القانونية على الضفة الغربية المحتلة.

وصدر البيان عن وزراء خارجية كل من: السعودية، وقطر، ومصر، والأردن، وفلسطين، وتركيا، وإندونيسيا، وفرنسا، إسبانيا، والبرازيل، والدنمارك، وفنلندا، وآيسلندا، وإيرلندا، ولوكسمبورغ، والنرويج، والبرتغال، وسلوفينيا، والسويد، بالإضافة إلى الأمينين العامين لجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، أدانوا فيه بأشد العبارات سلسلة القرارات الإسرائيلية الأخيرة التي تدخل توسعات واسعة النطاق على السيطرة الإسرائيلية غير القانونية على الضفة الغربية. وتشمل هذه التغييرات نطاقا واسعا من إعادة تصنيف الأرض الفلسطينية باعتبارها ما يسمى «أراضي دولة» إسرائيلية، إلى تسريع النشاط الاستيطاني غير القانوني، وتعزيز ترسيخ الإدارة الإسرائيلية. وأكد البيان الذي نقلته وكالة الأنباء السعودية (واس)، أن المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، والقرارات المصممة لتعزيزها، تعد انتهاكا صارخا للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام 2024. وتشكل هذه القرارات الأخيرة جزءا من مسار واضح يهدف إلى تغيير الواقع على الأرض،

مستوطنون متطرفون يقتحمون المسجد الأقصى لأداء طقوسهم (أ.ف.پ)

والمضي قدما نحو ضم فعلي غير مقبول. كما أنها تقوض الجهود الجارية لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، بما في ذلك خطة النقاط العشرين بشأن غزة، وتهدد أي أفق حقيقي للاندماج الإقليمي.

وندعو حكومة إسرائيل إلى التراجع عنها فورا، واحترام التزاماتها الدولية، والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها إحداث تغييرات دائمة في الوضع القانوني والإداري للأرض الفلسطينية المحتلة.

وتأتي هذه القرارات في أعقاب تسارع غير مسبوق في سياسة الاستيطان الإسرائيلية، بما في ذلك الموافقة على مشروع E1 ونشر عطاءاته. وتشكل هذه الإجراءات هجوما مباشرا ومتعمدا على مقومات قيام الدولة الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين.

وأكد البيان مجددا «رفضنا جميع التدابير الرامية إلى تغيير التركيبة السكانية، والطابع، والوضع القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما في ذلك القدس الشرقية. كما نعارض أي شكل من أشكال الضم».

وأكدوا مجددا الالتزام «باتخاذ خطوات ملموسة، وفقا للقانون الدولي، للتصدي لتوسع المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية، ولسياسات وتهديدات التهجير القسري والضم». وأكد وزراء الخارجية مجددا: «التزامنا الراسخ بتحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط على أساس حل الدولتين، بما يتماشى مع مبادرة السلام العربية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى أساس خطوط الرابع من يونيو عام 1967. وكما ورد في إعلان نيويورك، فإن إنهاء الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني يعد أمرا حتميا لتحقيق السلام والاستقرار والاندماج الإقليمي. ولا يمكن تحقيق التعايش بين شعوب ودول المنطقة إلا من خلال إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وديموقراطية»،

وقد أقرت إسرائيل خلال الشهر الجاري سلسلة إجراءات ترمي إلى تسهيل شراء الأراضي من جانب المستوطنين وتسجيلها في الضفة الغربية التي تحتلها منذ عام 1967.

وفي قطاع غزة، قالت قوات الدفاع المدني إن طواقمها أنقذت عائلات نازحة بعد غرق خيامها نتيجة شدة الأمطار بمواصي خان يونس جنوبي القطاع. وقالت قناة «الجزيرة» إن سكان مخيم النصيرات لا يزالون يعانون من مياه الأمطار الغزيرة وتداعياتها، ولم يتناولوا وجبة السحور الليلة قبل الماضية بشكل طبيعي، لأنهم كانوا مشغولين بإزاحة المياه عن خيامهم، مشيرا إلى أن طلبات الإغاثة من الدفاع المدني أكبر من قدرة القوات على الاستجابة للمتضررين.

من جهة أخرى، لا يزال التصعيد الإسرائيلي المتمثل في القصف والنسف مستمرا، إذ أعلن مصدر في «المستشفى المعمداني» إصابة شخصين بنيران الاحتلال خارج مناطق انتشارها في حي الشجاعية بمدينة غزة، وكانت قوات الاحتلال قد شنت غارات على مناطق سيطرتها، شرقي مدينة خان يونس، كما استهدفت المدفعية الإسرائيلية غربي مدينة رفح في جنوب القطاع، وشرقي مخيم البريج.

تكلفة إعادة الإعمار تقارب 590 مليار دولار .. و«الكرملين» يقول إن أهدافه لم تتحقق بعد وسيواصل القتال حتى إنجازها

أوكرانيا تحيي الذكرى الرابعة للحرب ودعم أوروبا مستمر

عواصم ـ أ.ف.پ ـ كونا: أكدت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين أمس التزام الاتحاد الأوروبي الثابت بدعم أوكرانيا ماليا وعسكريا حتى إحلال السلام وفقا لشروطها، وذلك خلال زيارتها للعاصمة الأوكرانية كييڤ في الذكرى الرابعة لبدء الحرب الروسية ضدها.

وقالت فون دير لاين في منشور على موقع (إكس) إنها وصلت إلى كييڤ في زيارتها العاشرة منذ اندلاع الحرب لـ «إعادة التأكيد على أن أوروبا تقف دون تردد إلى جانب أوكرانيا ماليا وعسكريا وخلال هذا الشتاء القاسي».

وأضافت أنها جاءت أيضا لـ «تأكيد التزامنا الدائم بنضال أوكرانيا العادل»، مشددة على توجيه «رسالة واضحة إلى الشعب الأوكراني وإلى المعتدي على حد سواء: لن نتراجع حتى يتم إحلال السلام».

وأوضحت أن السلام المنشود يجب أن يكون «سلاما وفقا لشروط أوكرانيا»، في إشارة إلى دعم الاتحاد الأوروبي لسيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها.

من جهته، قال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سعى للسيطرة على أوكرانيا عندما شن غزوه قبل أربع سنوات، لكنه فشل في تحقيق أهدافه في الحرب.

إضاءة رمزية لإحياء ذكرى الجنود الأوكرانيين الذين قتلوا في الحرب في لفيف (أ.ف.پ)

وفي خطاب مصور تضمن مشاهد لأوكرانيين وهم يقاومون الجنود الروس في الأيام الأولى من الحرب، أضاف زيلينسكي أن أوكرانيا مستعدة لبذل «كل ما في وسعها» لتحقيق سلام قوي ودائم.

وتحيي أوكرانيا الذكرى السنوية الرابعة للغزو الروسي، وسط تضامن من أقوى حلفائها في وقت لا تلوح في الأفق نهاية للنزاع.

وقال زيلينسكي في خطابه «لقد حافظنا على أوكرانيا، وسنبذل كل ما في وسعنا لتحقيق السلام وضمان العدالة».

وأضاف «نريد سلاما قويا وكريما ودائما»، مؤكدا أن أي اتفاق «لا ينبغي أن يتم توقيعه فحسب، بل يجب أن يقبله الأوكرانيون».

ووصل عدد من حلفاء أوكرانيا بمن فيهم الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ونظيره الفنلندي ألكسندر ستاب ورئيس الوزراء السويدي أولف كريسترسون إلى كييڤ لإحياء الذكرى السنوية للغزو.

وصرح الرئيس الفرنسي بأن حرب بوتين ضد أوكرانيا «فشل ثلاثي لروسيا عسكريا واقتصاديا واستراتيجيا».

وأضاف «سيدرك الروس يوما ما فداحة الجريمة التي ارتكبت باسمهم وعبثية الذرائع المختلقة، والآثار المدمرة طويلة الأمد على بلدهم».

وتسعى الولايات المتحدة الى طي صفحة الحرب المستمرة منذ أربع سنوات، والتي أودت بعشرات الآلاف ودمرت أجزاء واسعة من شرق وجنوب أوكرانيا، إلا أن موسكو وكييڤ لاتزالان على خلاف حول مسألة الأراضي في أي تسوية لما بعد الحرب. وتسعى روسيا، التي تحتل نحو 20% من أوكرانيا، إلى السيطرة الكاملة على منطقة دونيتسك بشرق أوكرانيا كجزء من أي اتفاق.

وهددت روسيا بالاستيلاء عليها بالقوة إذا لم ترضخ كييڤ على طاولة المفاوضات.

لكن أوكرانيا رفضت هذا المطلب، لما ينطوي عليه من توترات سياسية وعسكرية، وأكدت أنها لن توقع أي اتفاق دون ضمانات أمنية تردع روسيا عن غزوها مجددا.

وطلبت كييڤ ضمانات أمنية ملموسة من حلفائها، بمن فيهم الولايات المتحدة.

وألحقت الحرب الطاحنة المستمرة منذ أربع سنوات دمارا هائلا بأوكرانيا التي كانت حتى قبل اندلاع النزاع من أفقر دول أوروبا.

وتقدر تكلفة إعادة الإعمار بعد الحرب بنحو 588 مليار دولار على مدى العقد المقبل، وفقا لتقرير مشترك صادر عن البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة نشر الاثنين في كييڤ. وتقول روسيا إن إرسال قواتها إلى أوكرانيا كان إجراء دفاعيا يهدف إلى منع انضمام كييڤ إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو).

وخلال حفل منح ميداليات الاثنين بمناسبة «يوم حماة الوطن»، قال بوتين إن جنوده يدافعون عن «حدود» روسيا لضمان «التكافؤ الاستراتيجي» بين القوى، ويقاتلون من أجل «مستقبل» البلاد.

وقال «الكرملين» إن روسيا لم تحقق بعد جميع أهدافها في أوكرانيا، وستواصل القتال حتى تحقيقها.

وقال المتحدث باسم «الكرملين» ديمتري بيسكوف للصحافيين ردا على سؤال لوكالة «فرانس برس»: «لم تتحقق كل الأهداف بعد، ولهذا السبب تستمر العملية العسكرية».

الجيش التايلندي يؤكد وقوع تبادل لإطلاق النار وكمبوديا تنفي المبادرة

عواصم ـ وكالات: رفض وزير الإعلام الكمبودي نيث فيكترا اتهام قوات بلاده بإطلاق النار على دورية تايلندية على الحدود. وقال فيكترا في تصريح لوكالة «فرانس برس»: «هذه الادعاءات كاذبة تماما ومختلقة، وتشوه الحقائق بشكل فادح بقصد متعمد لتضليل الرأي العام وإثارة التوتر على طول الحدود الكمبودية التايلندية».

وكان يرد بذلك على إعلان الجيش التايلندي وقوع تبادل لإطلاق النار مع القوات الكمبودية على طول حدودهما أمس، متهما كمبوديا بخرق هدنة سارية بين البلدين منذ ديسمبر. وذكر بيان للجيش التايلندي أن القوات الكمبودية «أطلقت قذيفة واحدة عيار 40 مليمترا» بالقرب من دورية تايلندية في مقاطعة سيسكيت الحدودية صباح أمس، ما استدعى من القوات التايلندية الرد بإطلاق النار. وأضاف البيان أن أيا من أفراد القوات التايلندية لم يصب بأذى.

وامتنعت المتحدثة باسم وزارة الدفاع الكمبودية مالي سوتشياتا عن الإجابة عن أسئلة وكالة «فرانس برس».

رئيس كوريا الجنوبية السابق سوك يول يستأنف حكم السجن مدى الحياة

سيئول ـ أ.ف.پ: أعلن محامو الرئيس الكوري الجنوبي السابق يون سوك يول أمس، أنه استأنف الحكم بالسجن مدى الحياة الصادر بحقه على خلفية إعلانه الأحكام العرفية سنة 2024.

وقال الفريق القانوني ليون سوك يول في بيان «نعتقد أن من واجبنا توثيق الإشكاليات التي شابت هذا الحكم بشكل واضح (...) ليس فقط في سجلات المحكمة بل أيضا أمام حكم التاريخ في المستقبل».

وكانت محكمة سيئول المركزية قد أصدرت الخميس الماضي حكما بالسجن مدى الحياة على يون سوك يول بتهمة «قيادة تمرد» يهدف إلى «شل» عمل الجمعية الوطنية عبر إعلانه المفاجئ للأحكام العرفية في الثالث من ديسمبر 2024، وإرساله الجيش إلى البرلمان لإسكاته.

وبرر الزعيم المحافظ السابق البالغ 65 عاما هذا الإجراء الجذري بالحديث عن تهديدات مبهمة قال إنها صدرت عن «قوى معادية للدولة» تابعة لكوريا الشمالية، وباتهامه البرلمان الذي تهيمن عليه المعارضة بعرقلة جميع مبادراته.

وقضت المحكمة بأن «نية» يون سوك يول خلال أزمة الأحكام العرفية «كانت شل عمل الجمعية الوطنية لفترة طويلة»، وفق القاضي جي غوي يون.

وتمكن عدد كاف من النواب من التسلل إلى قاعة البرلمان التي كانت محاصرة بالجنود وتمرير قرار ضد محاولة الاستيلاء على السلطة، ما أجبره على التراجع.

لم تعلق الحكومة المدنية في نهاية المطاف إلا لمدة ست ساعات فقط، لكن المحاولة أشعلت أزمة سياسية عميقة في البلاد، وأثارت احتجاجات جماهيرية، وبثت الذعر في أسواق الأسهم، كما فاجأت حلفاء كوريا الجنوبية العسكريين الرئيسيين مثل الولايات المتحدة.